دور الرأسماليّة النيوليبراليّة في تكريس التسلُّع والاغتراب الهويّاتي للفرد المُعاصر

م.د. ليث مزاحم خضير (*)

المُقدّمة

لاقى مفهوم الليبراليّة الجديدة أو النيوليبراليّة (Neoliberalism) انتشاراً مُتزايداً في العُقود الأخيرة، وسيطر على المُناقشات السياسيّة والأكاديميّة لفترةٍ طويلة؛ إذ وُصف غالباً بأنّه المفهوم النواة لأيديولوجيّة الهيمنة في عالمنا المُعاصِر، وأنَّ الإنسان يعيش اليوم في العصر النيوليبرالي، ونتيجةً لذلك؛ دار الجدل حول الأثر الذي ترتّب على هذه الفكرة، وحجم الضغط الذي مارسته آليّات النيوليبراليّة الأشد وطأة –أي الآليّات الاقتصاديّة المُعبّر عنها بالمؤسّسات الرأسماليّة الغربيّة-، ومدى الضرر الذي ألحقته مُمارساتها بهويّة الإنسان المُعاصر، وطريقة ارتباطه بالجماعة الاجتماعيّة التي ينتسب إليها، وفيما إذا كان قد بلغ مرحلةً من التغرُّب والتشرُّد الهوياتي المُفرِط، أو لا زال مُحتفظاً بوشائج اجتماعيّة تشدُّه إلى كيانٍ أكبر من فردانيّة الرأسماليّة النيوليبراليّة وأنانيّتها الشديدة.

هدف الدراسة: تأتي هذه الدراسة القصيرة في سياقٍ نقدي، لتستدعي منظوراً قائماً على مُراجعة النتائج التي أفضت إليها السياقات الرأسماليّة النيوليبراليّة المُهيمنة في وقتنا الحالي، هادفةً من وراء ذلك إلى تسليط قدرٍ من الضوء على التشوّه الذي لحق بالهويّة البشريّة في مسار تلك السياقات النفعيّة التجريديّة.

أهميّة الدراسة: تنطلق أهميّة هذه الدراسة من انكفاء الرأسماليّة النيوليبراليّة على البُعد الاقتصادي الرأسمالي، وإيغالها في الأهداف الماديّة البحتة، ومحاولة رُعاتها من أقطاب النظام الدولي ومؤسّساته الكبرى الترويج لها رغبةً ورهباً، كُل ذلك ألقى بظلاله الثقيلة على الفرد الإنساني الذي وجد نفسه بهويّة مُزعزعة الركائز، مُفكَّكة الأوصال، يُمزِقها التغريب والتجريد والتسليع.

إشكاليّة الدراسة: تتحدّد الإشكاليّة الرئيسة للدراسة في السؤال المُتمركز حول طبيعة

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل
alabedwees@yahoo.com

الانقلاب الذي ألحقته أيديولوجيا الرأسماليّة النيوليبراليّة في الهويّة الإنسانيّة المُعاصرة، وكيف حوّلته هذه الأيديولوجيا إلى فردٍ يعجز عن الاستغراق في سياقها أو تلبية شروطها بدون أن يُقدِّم المزيد من التنازُلات على صعيد ارتباطه الجماعي وهويّته الحقيقيّة.

فرضيّة الدراسة: تفترض الدراسة وقوع الفرد المُعاصر في أشكالٍ شتّى من التسليع والتغريب والعُزلة والأنانيّة النفعيّة بوصفها نتائج لازمة وحتميّة لديناميّات الرأسماليّة النيوليبراليّة ومطالبها وشروطها المفروضة للانتظام في تيّارها الجارف.

مداخل الدراسة ومُقارباتها المنهجيّة: لجأت الدراسة إلى الوصف بعدِّه المدخل المنهجي الرئيس لمُتابعة الظاهرة وتحليلها، وبجانبه؛ ظهرت الحاجة للمدخل التاريخي لرصد تطوّر الظاهرة وانعكاساتها الراهنة، فضلاً عن لمحاتٍ مُقارنة اقتضتها بعض مراحل الدراسة.

هيكليّة الدراسة وبُنيتها: اكتفت الدراسة بتوزيع مضمونها على مُقدّمة قصيرة، ومنها مُباشرةً إلى ثلاثة مطالب رئيسة، تناول أولاها استعراضاً نظريّاً لمفهوم الدراسة وتطوّره تاريخيّاً الرئيس دون إسهاب، فيما خُصِّص المطلب الثاني لبيان الملامح والسمات الأكثر وضوحاً للشخصيّة الرأسماليّة النيوليبراليّة المُغتربة، بينما أُفرِد المطلب الثالث لبحث الآثار الملموسة للرأسماليّة النيوليبراليّة ودورها في تعزيز الأنانيّة الفرديّة وتغريب الهويّة الجماعيّة.

المطلب الأوّل: مفهوم الرأسماليّة النيوليبراليّة وتطوُّرها التاريخي:

تقتضي عمليّة البحث عن الأدوار التي مارستها الرأسماليّة الجديدة (المعروفة اصطلاحاً بالنيوليبراليّة) أو الرأسماليّة الجامحة أو المُتطرِّفة؛ تقتضي مُحاولةً تمهيديّة تُسلِط أضواءً تعريفيّة على هذا المفهوم الشائك، مع ما يتبع ذلك من محاولة التقصّي السريع لسيرورتها التاريخيّة وتطوُّرها عبر الزمن.

أوّلاً: المُقاربات التعريفيّة للرأسماليّة النيوليبراليّة:

تتباين تعريفات الرأسماليّة النيوليبراليّة إلى حدٍّ كبير تبعاً للمُنطلقات النظريّة وزوايا المُعالجة التي اعتمدها مُختلف الدارسين والباحثين في هذا الشأن؛ ويُمكن توزيع تلك المُقاربات التعريفيّة على النحو الآتي:

اقتصادي: (وهو المعنيُّ هُنا طالما أنّنا نتحدّث عن النيوليبراليّة في سياقٍ رأسمالي)، وعُرِّفت تباعاً على أنّها «ذلك المذهبُ الاقتصادي –وما يرتبطُ به من مُمارساتٍ اجتماعيّة- الذي يرى أنَّ أغلب المُشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة (أو جميعها تقريباً) هي مُشكلاتٌ يُمكن أن تجد حُلولها في آليّات السوق وقوانينه»[٢]، وهو ما يعني عمليّاً اعتناق الدولة لمذهب السوق الحُر، وضرورة امتناعها عن ضبط الاقتصاد الداخلي، والتزامها بخفض نفقات الخدمات العامّة وخصخصة قطّاعاتها (تعليم، صحّة، رفاه اجتماعي، بُنى تحتيّة، وغيرها)[٣].

وبالتالي؛ فإنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة هي المُضاد الليبرالي النوعي لدولة الرفاهيّة الكينزيّة؛ ولا سيما ما تعلّق بسوقٍ حُرَّة التنافُس، وتجارةٍ بلا قيود، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعيّة الرسميّة، والسياسات

النقديّة المتوائمة مع مصالح أرباب العمل، مع ما يُمكن أن يترتّب على ذلك من إفقارٍ للطبقات الأشدَّ ضُعفاً، والاستنزاف السريع للموارد، والإضرار بالمُحيط الحيوي، وتدمير الثقافات المحليّة، والتآكُل التدريجي للمؤسّسات الديمقراطيّة[٤].

سياسي: فنظراً لأنَّ المنطق النيوليبرالي كان قد امتدَّ ليشمل المجالات السياسيّة والثقافيّة؛ لذا فإنَّ القول بأنَّ النظريّة النيوليبراليّة هي نظريّة اقتصاديّة فحسب هو قولٌ يُجانبه الصواب؛ فعلى سبيل المثال؛ عرَّفت عالمة الاجتماع السويديّة (آنا ماريا بلومغرين Anna Maria Blomgren) الرأسماليّة النيوليبراليّة على أنّها "فلسفة سياسيّة مُعقَّدة وغير مُتجانسة، تُعطي الأولويّة للُحريّة الفرديّة والمُلكيّة الخاصّة، ويتراوح مداها بين اللاسُلطويّة الليبراليّة (عدم التدخُّل الكامل) والليبراليّة التقليديّة (أُنموذج الدولة الحراسة)»[٥]، كما عُرِّفت الرأسماليّة النيوليبراليّة وفقاً للمنهج السياسي بأنّها «شكلٌ تدخُّليٌّ من أشكال الحُكم، يعكف على تطوير الأفراد وتنميتهم عالميّاً على نحوٍ غير مُتساوٍ بوصفهم موارد حيّة، خالقاً استحقاقات عابرة لحدود القوميّة، معيارها الوحيد هو رأس المال البشري»[٦]، وهذا يعني أنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة هي ليست بالضرورة شكلاً سياسيّاً يحظى بالاستقرار أو ينجو من التناقُض؛ كما لا يُمكن الجزم في الوقت عينه أنّها تُمثِّل نظاماً مُنفرداً للهيمنة يتصف بالتجانس؛ نظراً لأنّها تطوّرت على نحوٍ مُتفاوت وغير مُتّسق في مُختلف مناطق العالم، ولم تحظَ تباعاً بمُستوىً واحد من الالتزام السياسي أو الأيديولوجي[٧].

عقلاني رياضي: ذهب السوسيولوجي الفرنسي (بيير بورديو Pierre Bourdieu) إلى أنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة هي "نظريّة رياضيّة مؤسَّسة على عقلانيّة تتطابق مع أنموذج لعقلانيّة فرديّة مُنهمكة في وضع شروطها الاقتصاديّة والاجتماعيّة الخاصّة بها، وتتبنّى توجُّهاً علمويّاً يتحوّل فيه الاقتصاد الرياضي إلى برنامج سياسي عملي يُقوِّض الجماعيّات بشكلٍ منهجي، ولا سيما تلك التي يُمكن أن تُعيق منطق السوق وحركته؛ مثل القوميّة، والنقابات، وحتّى الأُسرة»[٨]، ويتجلّى البُعد العقلاني الحسابي للرأسماليّة النيوليبراليّة في تعريف السوسيولوجي الفرنسي (ميشيل فوكو Michel Foucault) حين جَزم بأنَّ النيوليبراليّة هي أكثر من مُجرَّد قابليّة الحُكم القائمة على حُريّة الأفراد؛ بل هي في الحقيقة "فنُّ يحكُم عقلانيّة المحكومين أنفسهم، ولا تُمثِّل هذه العقلانيّة الجوهريّة أي شيءٍ آخر سوى عقلانيّة حسابيّة»[٩]، وتؤيِّد النسويّة وعالمة السياسة الأمريكيّة (ويندي براون Wendy Brown) تعريف الرأسماليّة النيوليبراليّة بوصفها "شكلاً فريداً من العقلانيّة التي تعمل على إعادة تشكيل جوانب الوجود كافّة وفق منظورٍ اقتصادي»[١٠].

ويميل الباحث إلى الرأي الذي يقول بأنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة (وكما يُفهم من اسمها) هي إحياءٌ مُعاصر لليبراليّة التقليديّة[١١] (المُتمركزة حول الحُريّة السياسيّة)، ودون أن يعني ذلك أنّها مُتطابقةٌ مع سلفها؛ نظراً لأنَّ الليبراليّة في شكلها الجديد كانت استعادةً لتقليدٍ ليبرالي مُحدَّد هو التقليد الاقتصادي، وهو ما يسمح بالزعم بأنَّ اصطلاح (الرأسماليّة النيوليبراليّة) هو الأكثر تعبيراً عن مقاصد هذا الشكل الجديد من الليبراليّة وأهدافه؛ ولا سيما

مـا تعلّق بكفِّ يد الدولة عن التدخُّل في الشـأن الاقتصادي، والسـماح للأفراد بأكبر قدرٍ مُمكن من المُشاركة في الأسـواق الحُرَّة ذاتيّة التنظيم والتوجيه.

ثانياً: سـياق التطـوُّر التاريخي للرأسـماليّة النيوليبراليّة:

تعـود الجُـذور الفلسـفيّة للنظريّة الرأسـماليّة النيوليبراليّـة إلـى عصر التنويـر وأُطروحاته المُتعلِّقـة بضـرورة إخراج الإنسـان من حالة القُصـور الذاتـي ودفعه للتفكيـر عقلانيّاً، بينما يعود الفضل فـي إثرائها الأكاديمـي المُعاصِر لإسـهامات كُلٍّ مـن الاقتصـادي النمسـاوي (فريدريـك فـون هايـك Friedrich A. von Hayek) والاقتصـادي الأمريكـي (ميلتـون فريدمان Milton Freidman)[١٢].

أمّا مـن الناحيـة التاريخيّة؛ فتُمثِّل الرأسـماليّة النيوليبراليّة ذروة تطوُّر الأفكار الاقتصاديّة التي ظهرت مُنتصف القرن التاسـع عشر، والداعية إلى تجـارةٍ حُـرَّةٍ وتدخُّلٍ حُكومـي ضئيل[١٣]؛ ولعـلَّ الوميـض الأوّل للنمـط الرأسـمالي النيوليبرالي كان مُتّصفاً بالخُشـونة والفظاظة؛ ففـي أعقاب الحـرب الأهليّـة الأمريكيّة؛ وفي العُقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسـع عشـر تحديـداً؛ وُلِد ما سُـمِّي بالعصر المطلي بالذهب (Gilded Age) الذي شـهد بـروز ما يُعرف بالبارونات اللُّصـوص (Robber Barons): أي طبقـة الأغنياء التي لجأت لجميع الوسـائل اللازمة لجمع الأموال على حساب الفقراء[١٤].

والثابت هـو أنَّ الرأسـماليّة بشـكلها الليبرالي الجديـد هـي نظريّة أزمـة، ظهـرت ملامحها الأولـى فـي التسـاؤل الـذي أفـرزه الكسـاد العظيـم (١٩٢٩) والدائر حول أسـباب صمُود نمـط الاقتصـاد الموجَّـه (السـائد حينـه فـي الاتحاد السـوفياتي والأنظمة الفاشـيّة) مُقارنةً بالاقتصاديّـات الغربيّـة الليبراليّـة التي عانت لوحدها حينـذاك من البطالة والتضخُّـم[١٥]، ثُمَّ عاودت النظريّة ظُهورها الدوري مع كُلِّ أزمةٍ اقتصاديّـة، مُعلنـةٍ فـي كُلِّ مـرّةٍ أنَّ مبدأ (دعه يعمل)، وتفعيل قوانين التنافُس الحُرّة، والتخلّي عـن سياسـات التأميـن والضمـان الاجتماعي وإعانات البطالة والحماية، هي السـبيل الأمثل لتخطّي الأزمة واستيعاب آثارها[١٦].

فالرأسـماليّة النيوليبراليّـة –الأن وغـداً- هـي أيديولوجيـا دوغمائيّـة، تتقدّم دائمـاً بحلٍّ وحيد وأبدي وخالد، تفترض فيـه الصلاحيّة المُطلقة والمُستمرة، لسلسـلةٍ أزماتٍ مُختلفة المسارات والبيئـات والظـروف والأزمنـة، ولا تُبـدي استعداداً للتخلّي عنه؛ لأنّه الحلُّ الوحيد الضامن لمصلحـة الطبقـة التـي تحتضنهـا؛ أي الطبقة الرأسـماليّة، فواحدٌ من أثبت سمات الرأسماليّة هـو «أنّها نظامٌ يسـمح بأي شـيء، إلّا التدقيق الشديد في منطقها»[١٧].

ولا زالـت الاقتصاديّـات الغربيّـة المُعاصـرة تُعـدُّ اسـتمراراً للمذهب الاقتصـادي الذي ميّز تلك المرحلة؛ ولا سـيما ما تعلّق بشـيوع روح الابتـكار التقنـي، والنمو المُطَّرِد في الأسـواق المُعولمة، ووجود مُنظِّرين أيديولوجيّين حاولوا إقناع العامّة بأنَّ نهجهم الاقتصادي هو السـبيل العلمـي الوحيد والأمثل للنمـو والتقدُّم[١٨]، وأنَّ تعميم أنموذج (المشروع Enterprise) الرائد والناجح هو الوظيفة الأهم من وظائف الحُكومة التـي ينبغي لهـا (وليس لها غيـر ذلك) تخطّي الإطـار الضيّـق لعملهـا الليبرالي المؤسّسـي

(السياسي / الاجتماعي)، وإعادة تشكيل أنماط الحياة الفرديّة عبر آليّات السوق التي تُنتج أفراداً أحراراً ومُغامرين ومُستقلّين ذاتيّاً، لا يحتاجون سوى إلى أدنى حُدود سيطرة الدولة ووصاية الحُكومة[١٩].

ولذلك يُمكن القول أنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة ليست بالظاهرة الجديدة، بقدر ما إنّها مُحاولاتٌ بذلتها دولٌ عديدةٌ عقب انتهاء الحرب العالميّة الثانية لتجديد مكانة رأس المال واستعادة دوره في المُجتمع وتعزيز دافعه التراكُمي وموائمة مصلحته مع مصالح الأفراد في التسلسُل الهرمي الاقتصادي[٢٠]، ومن بين تلك الدول جميعاً؛ كانت الولايات المُتَّحدة -ومُنذ نهاية سبعينيّات القرن العشرين- الأنموذج الصارخ للرأسماليّة النيوليبراليّة؛ ولا سيما في ولايتي الرئيس الأسبق (رونالد ريغان Ronald Reagan) اللّتان امتدّتا للفترة (١٩٨١-١٩٨٩)؛ إذ أدّت إصلاحاته الاقتصاديّة المعروفة باسم (الريغانيّة Reaganomics) إلى تفاقُم التبايُنات الطبقيّة الحادّة داخل المُجتمع الأمريكي، كنتيجةٍ لخصخصة القطّاع العام، ورفع يد الدولة عن تنظيم العمل والسلع والأسواق الماليّة، والامتناع عن التدخُّل في ضبط الميزانيّة أو تخفيض الضرائب[٢١].

أمّا في المملكة المُتَّحدة؛ فقد انقلبت رئيسة الوزراء البريطانيّة حينذاك (مارغريت تاتشر Margaret Thatcher) على تُراثٍ محلّي عريق من التأميم والتوسُّع في دور الدولة -وهو تُراثٌ تراكم مُنذ نهاية الحرب العالميّة الثانية بتأثير فلسفات العدالة الاجتماعيّة لحزب العُمّال والنظريّة الكينزيّة-، ومالت بشِدّة لانتهاج سياساتٍ إصلاحيّة قائمةٍ على الخُصخصة (Privatization) موازية لنظيرتها الأمريكيّة[٢٢]، لتكتمل الصورة الكُبرى للرأسماليّة النيوليبراليّة بنسختها الأنكلو-سكسونيّة، ولتتحوّل إلى أيديولوجيا اقتصاديّة واجتماعيّة عالميّة تفرضها المؤسّسات الماليّة الدوليّة القويّة، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنماء والتعمير[٢٣].

المطلب الثاني: الملامح الرئيسة للهويّة الرأسماليّة النيوليبراليّة:

دأبت الرأسماليّة النيوليبراليّة -ولا سيما بعد أن أصبحت نهجاً مُعمَّماً في سياق العولمة- على إعادة صياغة الشخصيّة الإنسانيّة المُعاصرة وقولبتها هويّاتيّاً، ويتبدّى أثر هذا النهج الماسخ للهويّة الفرديّة الراهنة على صعيدين بارزين مُتلازمين هُما: تسطيح الهويّة (انتهاءً بتجريدها عن سياقها الاجتماعي)، وتسليعها بعد زجّها في مُعادلات النزعة الاستهلاكيّة.

أولاً: الإفراط في التجريد والتسطيح الهويّاتي:

ظاهريّاً؛ تبدو الرأسماليّة النيوليبراليّة أقلَّ تأثُّراً بالتصنيفات العرقيّة أو النوعيّة، وتسمح -صوريّاً- بنشاط الفرد وفقاً لمنطق السوق العقلاني وبتجرُّد كاملٍ عن هويّته، لكنَّ هذا الموقف يعني -في جوهره- أنَّ ولاء الفرد الرئيس هو لرأس المال، وليس للجماعة أو الأُمّة، ومن هُنا؛ تنبع الإشكاليّة المركزيّة للرأسماليّة النيوليبراليّة؛ أي تدميرها المنهجي للفضاء العام، ودعمها للتفاوتات الحادّة في الثروات والدُخول والسُلطات[٢٤].

وتُعدُّ سمة التجريد الهويّاتي -المُعبَّر عنها بالمزيد من التحرُّر من القيود- واحدةً من الخصائص الرئيسة التي تُميّز الرأسماليّة

النيوليبراليّة عن سلفها الرأسماليّة التقليديّة؛ إذ تعكس هذه السمة (ليبراليّةً داخل ليبراليّة جديدة)، وتجد تعبيراتها في تأكيد الرأسماليّة النيوليبراليّة على مفهومي اللاإقليميّة أو الانتزاع (Deterritorialization) والسيولة أو التدفُّق (Fluidity)، واللّذان يهدفان – اقتصاديّاً- إلى إزالة العوائق أمام حركة رأس المال واتجاهات نموّه(٢٥)، ولكنَّهما يُعبّران – ثقافيّاً- عن امتداد سطوة أيديولوجيا أُحاديّة هي الأيديولوجيا الأمريكيّة الساعية لترويض العالم عبر عولمته والقضاء على عوائق المشروع النيوليبرالي بالمُتمثِّلة بالأيديولوجيّات القوميّة والثقافات المحليّة المُقاوِمة(٢٦).

وعلى المُستويين الاجتماعي والاقتصادي؛ تبرز هذه الميزة بوضوح في سياق العولمة؛ فإحدى أهمُّ الوظائف الرئيسة للمؤسّسات الرأسماليّة النيوليبراليّة العالميّة (مثل صندوق النقد الدولي) هي وظيفة فرض الاصلاحات الاقتصاديّة عبر السماح بتدفُّقٍ حُرٍّ لرأس المال، وحتّى لو تطلَّب الأمر تجاهلاً تامّاً للخُصوصيّات المحليّة (ولا سيما في بُلدان عالم الجنوب)(٢٧)، وهو الأمر الذي ترتّب عليه تضخُّمٌ في مكانة السوق وتهميشٌ لدور الدولة الوطنيّة، وانتقال الأولويّة من الداخل إلى الخارج؛ أي أولويّة المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة للشمال الغربي الناظم لآليّات العولمة، وعلى حساب مصالح دول عالم الجنوب التي تتحمّل الجُزء الأكثر ضرراً من تبعات العولمة وإفرازاتها السلبيّة؛ ولا سيما ما تعلّق بتراجع الحُقوق والحُريّات، وتعاظُم التفاوتات الماديّة، واستيقاظ التيّارات الفئويّة الهادمة للهويّة الجامعة الموحَّدة(٢٨).

ثانياً: النزعة الاستهلاكيّة وتسليع الهويّات:

تُعدُّ الرأسماليّة النيوليبراليّة (وأداتها الرئيسة: العولمة) أحدث أشكال التسليع القسري للعلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والهويّات الإنسانيّة كافّة؛ فهي لا تحيد عن هذا الهدف إلّا في حُدودٍ ضيّقة مردُّها المُقاومة التي قد يُبديها نسيجٌ وطني مُتماسك، أو رغبتها في الابقاء جُزئيّاً على علاقات إنتاجٍ غير رأسماليّة بغية جني الأرباح فحسب، أمّا دون ذلك؛ فلا شيء يقف أمام سعي الرأسماليّة النيوليبراليّة لتحويل العلاقات بين الأفراد إلى علاقاتٍ بين سلعٍ أو أشياء(٢٩).

وكانت المرحلة التي سبقت تغوّل الرأسماليّة النيوليبراليّة (أي من نهاية الحرب العالميّة الثانية وحتّى مطلع تسعينات القرن العشرين) قد تميّزت بشدّة الارتباط بين مفهوم المواطنة من جانب والاقتصاد السياسي الانتاجي الوطني من جانبٍ آخر، لكنَّ المُنعطف التاريخي الذي مثّله سُقوط القُطب الشيوعي وما نجم عنه من اتساع نطاق العولمة كان قد ألقى بظلاله على مفهوم المواطنة التي انفصلت عن مسارها التقليدي لتختلط بمفهوم المُستهلك على نحوٍ مُتزايد(٣٠).

واعتباراً من ذلك التاريخ؛ نشطت الرأسماليّة النيوليبراليّة في عمليّة إعادة إنتاجٍ كاملة لبني الإنسان ليكونوا (كائناتٍ اقتصاديّة) تتحدَّد أبعاد حياتها وفقاً للسوق وقوانينه(٣١)، واختلط المُجتمع بالسوق، وأُدرجت جوانب الحياة كافّةً في إطار منطق السوق وقوانينه، وتآكلت تدريجيّاً مفاهيم الهويّة القائمة على التضامُن والتآلُف والمُساهمة الاجتماعيّة(٣٢)، وأخذ الأفراد يتكيّفون مع شروط الثقافة الاستهلاكيّة الرأسماليّة النيوليبراليّة عبر القبول بالنظر

إلى أنفسهم بوصفهم (أشياءً أو سلعاً) يتأرجح مصيرها بحسب تقلُّبات السوق ومُضاربات الأسهم والبورصات[٣٣]؛ فشاعت تبعاً لذلك ثقافة الاستهلاك التي جرّدت الفرد عن سياقه الاجتماعي وخلقت له شكلاً جديداً من الهويّة الذاتيّة المتمركزة حول مفاهيم المُلكيّة الفرديّة والمُشاركة الحُرّة في المشروع الرأسمالي وكبح السُلطات الاجتماعيّة المُعيقة لنمو الشخصيّة الأنانيّة المُغامرة والطموحة[٣٤].

وانطلاقاً من فرضيّة أنَّ العلاقات الاجتماعيّة التنافُسيّة / الصراعيّة (وليس التعاونيّة / التكافُليّة) هي الضامن الوحيد لإطلاق المواهب الفرديّة والقُدرات المُختزنة؛ أخذ يُنظر إلى مُحاولات الحُكومة (أو أي مؤسّسةٍ أُخرى) لتنظيم الاقتصاد أو توجيهه بوصفها تقويضاً للحُريّات الفرديّة، مُقارنةً بالأسواق الحُرّة التي عُدَّت الآليّة الأكثر نجاعة لتوزيع الموارد في ضوء حاجات الفرد ورغباته.

وقد أسهم الخِطاب السياسي والاقتصادي للرأسماليّة النيوليبراليّة في تكريس حالة التشظّي الهوياتي هذه؛ إذ لا تنفكُّ وسائل الإعلام والتسويق والإعلان عن المُناداة بضرورة أن يُتقن الأفراد (تسليع) أنفسهم والترويج لها بهدف تحقيق نجاحهم الشخصي على صعيد التعليم والوظيفة والحُب والأُسرة وغيرها، بل إنَّ الألة الدعائيّة الرأسماليّة النيوليبراليّة قرنت تسلُّع المرء بسعادته[٣٥]، وأصبحت الشخصيّة (وبالتالي الهويّة) النيوليبراليّة الحداثيّة لا تعني أكثر من قُدرة المرء على أن يكون أكثر جاذبيّةً وفرادةً وبروزاً وسط حشدٍ مُتشابه، وأن يكون مُتمايزاً ومرئيّاً ومُلاحظاً من قبل الآخرين[٣٦].

وفي سوق العمل المُعاصر؛ ثمّة مجموعةٍ من الخِصال الشخصيّة التي يتقاطر عليها الطلب التجاري؛ مثل المرونة والريادة والمُغامرة والاستقلاليّة والتنافُسيّة والانفتاح والقُدرة الانتاجيّة العالية[٣٧]؛ فهذه الخصال هي على جانبٍ عظيم من الأهميّة للنجاح التجاري والشخصي الذي صار مشروطاً بالقُدرة على (بيع) الذات في السوق التنافُسيّة والترويج الذاتي لها بوصفه مفتاحاً رئيساً للثروة والسُلطة.

وبتغيّر العلاقات الإنسانيّة إلى علاقاتٍ مُتسلِّعة (أو مُتشيّئة)؛ تنجرف التجربة البشريّة عبر الأزمنة والأمكنة بلا هوادة، وينتقل الأفراد من عملٍ لآخر، ومن وظيفةٍ لغيرها، بعد أن افتقدت حياتهم للمغزى، وتناثرت إلى حلقاتٍ ودوائر محكومة بغاياتٍ استعماليّة، ممّا يُصعِّب عليهم بالتالي خلق البصيرة والمُراجعة المُتأخِّرة، أو تكوين التزامٍ مُستدامٍ وطويل الأجل، أو بلورة شخصيّةٍ مُستقِرّة، بوصفها شروطاً موضوعيّة يفرضها المنطق الزمني لتحقيق تكامُل الذات والهويّة[٣٨]؛ فسرديّات الحياة في ظل التسلُّع الرأسمالي النيوليبرالي المُتزايد هي عبارة عن حكايات مُهشَّمة ومجزَّئة، تُشبه قائمةً مرجعيّة للقُدرات اللازمة للصُمود في سوقٍ تنافُسي شرس، أكثر منها قِصّة حياةٍ مُتماسكة.

المطلب الثالث: أثر الرأسماليّة النيوليبراليّة في تعزيز الأنانيّة الفرديّة وتغريب الهويّة الجماعيّة:

بنجاح الرأسماليّة النيوليبراليّة في تقزيم الهويّات الجماعيّة وتفريغها من أبعادها الاجتماعيّة؛ تكون عمليّة الهدم الهويّاتي قد اكتملت تقريباً، لتبدأ بعدها مرحلة إعادة البناء أو الحشو الهويّاتي المُتَّسق مع مقاصد النهج الرأسمالي النيوليبرالي، وهو ما يستلزم تباعاً

وضع معايير أخلاقيّة مُلائمة، وطمراً كُليّاً لأي بُعد مُتبقٍّ للفضاء الاجتماعي العام.

أوّلاً: المعايير الأخلاقيّة للهويّة الرأسماليّة النيوليبراليّة المُغتربة:

غنيٌّ عن القول أنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة هي ذروة الصورة المثاليّة التي حاولت الحداثة الغربيّة رسمها للإنسان المُعاصر؛ الإنسان الذي تطمح أن تجعل منه الحداثة شيئاً مُسطَّحاً ومُجوَّفاً وأُحادي البُعد ليسهل عليها موائمته وتنسيقه في نمطٍ مُحدَّدٍ سلفاً من السُلوك والهويّة الخادمين لمقاصد الرأسماليّة وأهدافها[٣٩]، وعلى وجه العُموم؛ تعتمد الرأسماليّة النيوليبراليّة في مسعاها لإعادة صياغة هويّات الأفراد على آليّات رئيسة هي:

تصنيف الأفراد وفقاً لمعيار النجاح والفشل السوقي: فعندما بلغت الرأسماليّة النيوليبراليّة ذروة تطوّرها أواخر القرن العشرين؛ تزايد القياس التعسُّفي لمفهوم النجاح الفردي وفقاً لمعايير حسابيّة وماليّة وإحصائيّة بحتة، ولم تعد الهويّة شيئاً يستطيع الفرد المُطالبة به بقدر ما أنّها تحوَّلت إلى (مُعطى) أو مُنحة تُحدِّدها شُروط النجاح المالي، أو معياراً لتصنيف الأفراد وتوزيعهم على مدى يتراوح بين (ناجح) يتمتَّع باستحقاقات الهويّة الرأسماليّة النيوليبراليّة الكاملة، وآخر (معيب) أو فاشل إذا ما افتقر إلى الطموح أو عجز عن توفير وسائل تحقيق النجاح المادي، ممّا يفتح الباب واسعاً أمام هؤلاء (الفاشلين) الذين لم يُلبّوا معايير النظام الرأسمالي النيوليبرالي للبحث عن وسيلة مُغايرة لتوكيد هويّاتهم، وهي وسيلةٌ ستكون غير اقتصاديّة بلا أدنى شك.

إبراز السمات الهويّاتيّة المُتوافقة مع المشروع الرأسمالي النيوليبرالي: وتبعاً لهذه الآليّة؛ جرى تشجيع السمات الشخصية المتوافقة مع ثقافة المؤسّسة؛ مثل المبادرة، والاعتماد على الذات والسيطرة عليها، والمجازفة، وترسَّخت علاقة جديدة بين الرفاه الاقتصادي لكلٍّ من الفرد والدولة، وقوام هذه العلاقة هو الفكرة النيوليبراليّة القائلة بأنَّ تحسين الاقتصاد هو هدفٌ يُمكن انجازه عن طريق الأنشطة الرياديّة للأفراد المُستقلّين، وأنَّ رفاهية الإنسان مُتحقِّقةٌ إذا كان الأفراد أحراراً في إدارة حياتهم كرواد أعمال[٤٠]؛ «فالعمل الخاص، والمُبادرة الفرديّة هُما مفتاح الابتكار وخلق الثروة»، ويُمكن عن طريقٍ مزيجٍ دقيقٍ من المنُافسة والخصخصة وتقييد التدخُّل الحُكومي القضاء على البيروقراطيّة وزيادة الإنتاجيّة وتحسين جودة السلع وخفض تكاليف إنتاجها، ولا سبيل للقضاء على الفقر داخليّاً أو على المُستوى الدولي إلّا عبر أسواقٍ حُرَّةٍ وتجارةٍ غير مُقيَّدة[٤١].

ربط الفضيلة الاجتماعيّة بمقياس الاستهلاك المنزوع القيمة: وفي ضوء هذه الآليّة؛ تكون الحالة النهائيّة للنظام الاقتصادي هي ولادة ما يُعرَف بالمُجتمع الصالح؛ أي المُجتمع الثري بحسب معايير الرفاهيّة الغربيّة، أو مُجتمع الاستهلاك المُتزايد للسلع والخدمات[٤٢]، فالناتج المحلّي الإجمالي المُرتفع –وفقاً لفلسفة الرأسماليّة النيوليبراليّة- هو انعكاسٌ لنُموٍّ اقتصادي عالٍ، وهذا يعني بدوره رفاهيّة أكبر، ومن ثُمَّ شُروط حياةً أفضل، ودونما أي التفات لمفاهيم المُساواة أو العدالة؛ لأنَّ الاقتصاد في نظر الرأسماليّين النيوليبراليّين هو علمٌ مُجرَّد عن القيمة، تُتَّخذ فيه القرارات الجماعيّة في ضوء نظريّة الرفاهيّة حصريّاً، وبشكلٍ

مُنقطـعٍ تماماً عـن أي غائيّة تتعلّـق بالعدالة أو الإنصـاف[٤٣]، ولعلّ السـبب وراء هذا العمى الأخلاقـي لأنصـار الرأسـماليّة النيوليبراليّـة هـو أنّهم مُتحرّرون من الأعبـاء التي يُمكن أن تترتّـب على عاتقهـم عندما يُحاولـون إصدار أحكامٍ أخلاقيّة بصدد عواقبها ونتائجها؛ فطالما أنّها (أي الرأسـماليّة النيوليبراليّة) تصبو لبلوغ هدفٍ مُنفصلٍ عن القيمة؛ لذا سـيكون من غير المُفاجئ أن لا تكترث كثيراً لمسائل المُساواة أو مفهوم التوزيع العادل[٤٤].

وكان التقـدُّم المـادّي والرفاهيّـة المُتصاعـدة المُتأتّية مـن الانجـازات التكنولوجيّة والتراكُم النقدي قد ضاعف من سُـرعة انتشار هذا النمط النيوليبرالي من الرأسـماليّة، وتسرَّب تباعاً إلى مُجمل الحياة اليوميّة وأنماط التفكير الفرديّة[٤٥]، وأخذ يظهر تناقُضٍ حادٍّ بين الفرديّة النيوليبراليّة الميّالـة لغواية التملُّك وانتهازيّة الاسـتئثار من جهة، والرغبـة في حياةٍ جماعيّة مُشـتركةٍ لها أهدافها التي تسـمو على الرغبـات الأنانيّة من جهةٍ أُخرى[٤٦].

ثانياً: تغييب الرأسـماليّة النيوليبراليّة لمفهوم المُجتمع:

إنَّ الفكـرة التي تهدف الرأسـماليّة النيوليبراليّة إلـى تعميمها عالميّـاً هي الإيحاء بـأنَّ منطقها وآليّاتهـا وقوانينها هـي الأدوات الأكثر فاعليّة لتحقيق الصالح العام، ومهما كانت تلك القوانين والآليّـات مُنفصلـة ومُغتربـة عـن سـياقاتها وظروفهـا الاجتماعيّة والاقتصاديّة الملموسـة والحيّـة، وأنَّ من غيـر المُجـدي أو الأخلاقي أن تُسـخَّر المُلكيّة الخاصّة للتخفيف من شرورٍ ومظالـم تسـبّب بهـا نظـام المُلكيّـة الخاصّـة نفسه[٤٧]؛ فالفرد الرأسمالي النيوليبرالي مُبرمجٌ على فكـرة أنَّ مسـؤوليّته الفرديّة هـي ذروة العدالـة، وأنّـه -وبصرف النظر عـن عواقب أفعاله- مسـؤولٌ أمام نفسـه فحسـب، ويُتيح له هذا النظام الأخلاقي قناعـةً مفادها أنَّ مصلحة المجموع تتحقَّقُ عبر انصرافه لخدمة مصالحه الشـخصيّة، أمّا مفهوم المُجتمـع فلا وجود له، وإن كان ثمّـة هويّـةٍ عامّـةً تجمعه بما يُسـمّى (مُجتمـع) فلا تعدو أن تكون علاقاته المصلحيّة المُتشابكة مع أفرادٍ آخرين معزولين، ومُنشغلين هُـم بدورهـم بمصالحهـم الخاصّـة[٤٨]، ولا يقتصـر نفي المدارس الرأسـماليّة النيوليبراليّة علـى المُجتمع فقط؛ بل يشـمل مفاهيم (الطبقة) و(الثقافـة)، فهـي عنـد أنصار هـذه المدارس (كيانـات) عاجزة عن التصـرُّف أو التفكير أو الاسـتهلاك أو الاسـتثمار، ووحدهـم الأفـراد هم القـادرون على فعل هكذا أشـياء، ومن ثمَّ، زعمت هذه المدارس أنَّ الفرد –والفرد فحسب- هو الحقيقي[٤٩].

وبالتالـي؛ فإنَّ الفـارق الرئيس بين رأسـماليّة السـوق والرأسـماليّة النيوليبراليّـة هـو أنَّ الأخيـرة لا تُنيط بالسـوق وظيفة انتاج وتوزيع السـلع والخدمات الرئيسـة فحسـب (كما تفعل رأسـماليّة السـوق)؛ بل تعمـل علـى زجّ آليّة السـوق وديناميّته في جميع النشاطات البشريّة تقريبـاً، وعلـى النحو الذي يتحوّل فيه السـوق إلـى دليلٍ أخلاقي مُناسـبٍ لسـلوكيّات البشـر كافّـة[٥٠]، فهـي (أي الرأسـماليّة النيوليبراليّة) تمثِّـل انعطافاً أيديولوجيّاً من الدولة التي تتحمّل عبء التشغيل الكامل للاقتصاد وحماية الأفراد من غوائل السـوق؛ إلى الدولـة التي تُلقي على الأفراد بمسؤوليّة التشـغيل وتتفرّغ نحو حماية السوق نفسه[٥١].

ومُنذ اشتداد عود الرأسماليّة النيوليبراليّة مطلع ثمانينات القرن الماضي؛ تغيّرت وعلى نحوٍ جذري علاقة الدولة بمواطنيها؛ إذ أعيد تشكيل مفهوم المواطنة من طابعها المأثور القائم على وجود التزاماتٍ واضحةٍ من الفرد اتجاه الجماعة إلى مواطنةٍ (ذَريّة) من مُستهلكين فرديّين يتّخذون قراراتهم في السوق بناءً على مصلحتهم الذاتيّة وسط بيئةٍ يحكمها التنافُس مع مُستهلكين/مواطنين آخرين[٥٢]، ولا شكَّ أنَّ (تذرير) المُجتمع وتشظيته إلى وحداتٍ فرديّة معزولة هي مناط الرؤية الفلسفيّة لليبراليّة ومقصدها الرئيس، فهو (أي المُجتمع) لا يعدو كونه تراكُماً كميّاً غير مقصود لذاته من الأفراد المُبتهجين بذواتهم الحُرّة، ولا مكان في حساباتهم لأي قيمة جماعيّة يُمكن أن تُثمر عن مصلحةٍ عامّةٍ من أي نوع[٥٣]، ويلزم من عمليّة مأسسة السوق هذه أن يحدث انقلابٌ جذري في بُنية المُجتمع ونمط تنشئته، لتغدو أكثر اتساقاً مع تكثُّف ثقافة السوق واشتداد ضراوته، وإلى الحدِّ الذي تصطبغ فيه عمليّة نقل المعرفة والتقاليد والثقافة عبر البُنية الاجتماعيّة بصبغة السوق وقيمه ومفاهيمه.

إنَّ الرأسماليّة النيوليبراليّة لا تدعو إلى منح المزيد من الاستقلاليّة لآليّات السوق فحسب؛ إذ تطمح إلى أن يكون أنموذجها الاقتصادي واسعاً إلى الحدِّ الذي يشمل مجالات التفاعُل الاجتماعي كافّة[٥٤]، فهي بالتالي أكثر من مُجرَّد نظامٍ اقتصادي يدور حول نشاطات الانتاج والتوزيع التقليديّة؛ بل هي نظامٌ فلسفي وأُسلوب خطابٍ إمبريالي مُهيمن يجد تأثيره على مُجمل طرائق التفكير التي يعتمدها الإنسان المُعاصر في تفسير العالم، وإلى الدرجة التي أصبحت فيها الحياة الاجتماعيّة برمَّتها امتداداً لعلاقات السوق وتفاعُلاته[٥٥]، ويُلمس هذا الاستغراق الرأسمالي النيوليبرالي الفردي في مظاهر عديدة؛ مثل شيوع ثقافة الاستهلاك وعبادة المشاهير، وتفشّي الرغبة في الإشباع الفوري، وانتشار أوهام النجاح والولع بالتكنولوجيا، وانتصار أسلوب الحياة على جوهره ومضمونها، وانشغال الأفراد بدوامة غير مُتناهية من إعادة تشكيل الذات، والأخطر هو إضفاء الطابع التجاري على الهوية، واعتناق يوتوبيا مُزيَّفة من وهم الاكتفاء الذاتي[٥٦].

وبالتوسُّع المُفرِط للمجال الاقتصادي؛ تنغمر مُجمل البُنية الاجتماعيّة بمنطق السوق، ويجري إخضاع مجالات الحياة كافّة لدعم أهدافه، ويُعطى أولويّةً قُصوى على حساب النشاطات الاجتماعيّة الأُخرى، ممّا يخلق فراغاً وفجواتٍ واضحة في حياة الأفراد الذي يلفظهم نظام السوق وآليّات اشتغاله، فتتقوّض تبعاً لذلك الوحدة الاجتماعيّة ويشيع التفكُّك والاضطراب، ويولد الاغتراب الهويّاتي كنتيجةٍ حتميّة لهذه العمليّة القائمة على التجريد والانفصال والتمركُز الشديد حول أهداف الجدوى والمردود والفعّاليّة.

الخاتمة والنتائج:

مع اشتداد حُمّى الرأسماليّة النيوليبراليّة عالميّاً (ولا سيما في أعقاب سُقوط المُكافئ الاشتراكي للقُطب الغربي)، وتنامي الدور الذي تُجسِّده المُنظّمات النقديّة والماليّة العابرة للقوميّات؛ أخذ الاقتصاد يوجّه مجالات حياتيّة كان عاجزاً عن اختراقها قبل ذلك، ومنها تشكيل هويّات الأفراد وإنتاج أنماطها، بل وتقويضها وإعادة بنائها،

وهو الأمر الذي أسفر تدريجيّاً عن زوال الأُطر التقليديّة التي كانت تلوذ بها الهويّات الجماعيّة، وتفتُّت الشخصيّة المُعاصرة إلى هويّة ذريّة رُخوة وسائلة، مُنشغلةً إلى أبعد الحدود بالبحث عن منفعتها الفرديّة ومصالحها الذاتيّة، فتفاقمت تباعاً مظاهر التغريب والجفاء والعُزلة، واستشرى التسلُّع والصنميّة والجُمود ليُغلِّف سُلوك الأفراد وأنماط تفاعُلهم الاجتماعي.

وبذلك؛ تكون الدراسة قد أجابت على السؤال المركزي المُثبّت في مُشكلة البحث، وأثبتت فرضها الرئيس الذي يسوق الحوار لتأمُّل النتائج الرئيسة الآتية التي خلص إليها البحث:

لا يُمكن النظر إلى الرأسماليّة النيوليبراليّة بعدِّها إحياءً مُجرّداً لسلفها التقليدي؛ بل هي أقرب ما تكون إلى انحرافٍ ذو طبيعةٍ مُحافظة، بنكهة أمريكيّة يمينيّة، لا يعتدُّ كثيراً بجوهر الليبراليّة القائم على (المُساواة في الحُريّة) بقدر اهتمامه بمعيار عقلانيّة (المُساواة في التنافُس والفُرص) لفرز الأكثر نجاحاً في سياقٍ اقتصادي.

تمتلك الرأسماليّة النيوليبراليّة قُدرة على التأقلم وإعادة التجدُّد ومُقاومة المُتغيّرات، وتُعيد إنتاج أيديولوجيّتها مع الأزمات والنكبات الاقتصاديّة، بأدواتٍ ووسائل ومؤسّسات مُبتكرة.

يحتلُّ معيار حجم رأس المال (وطريقة إدارته وتنميته) مركز صدارة الاهتمام النيوليبرالي، ليتحوّل إلى نُقطة ارتكازٍ هويّاتي رئيسة، تاركاً وشائج الهويّة الأخرى تتحطّم في خُضمِّ سوقٍ يطغى عليه الابتذال في التنافُس الشرس.

تُروِّج الرأسماليّة النيوليبراليّة لمنظومةٍ قيميّة عقلانيّة عمياء وفاقدةٍ للبصيرة الأخلاقيّة، تستمدُّ أُسسها من قواعد حسابيّة جافة، ولا يتّسع صدرها إطلاقاً لأي مُناقشات تدور حول العدالة أو الفضيلة أو الإنصاف، ممّا يُكرِّس تناثُر المُجتمع طبقيّاً، وتبعثُره إلى ناجحين وفاشلين اقتصاديّاً، دون رباطٍ هويّاتي أعمق أو أكثر نُبلاً.

تتراجع مُقوّمات الهويّة الوطنيّة الجامعة أمام مطالب الرأسماليّة النيوليبراليّة وشروطها القاسية، ولا سيما تلك المُتعلِّقة بإعادة تنظيم اقتصاديّات الدول الفقيرة تبعاً لضوابط المؤسّسات الراعية لهذه الأيديولوجيا؛ إذ لا خُصوصيّة تُذكر أمام طوفان العولمة النيوليبراليّة.

عمّمت الرأسماليّة النيوليبراليّة أنموذجاً استهلاكيّاً مُتسلِّعاً من الهويّة المُعاصرة بمواصفات مُحدَّدة، قوامه الفرديّة المُطلقة والأنانيّة النفعيّة المحضة، والانفصال الشعوري عن كُلِّ (جماعيّة) قد تُهدِّد بلوغ الفرد لأهدافه أو تعرقلها، فتحوّل هذا الفرد بالتالي إلى كائنٍ اقتصادي مُغترب.

ثبت المصادر:

أوّلاً: المصادر العربيّة:

إبراهيم أحمد، الدولة العالميّة والنظام الدولي الجديد، أُطروحة دكتوراه (غير منشورة) مُقدَّمة إلى قسم الفلسفة بكليّة العُلوم الاجتماعيّة / جامعة السانيا، وهران، الجزائر، ٢٠١٠.

إريك كازدين وإمري زيمان، ما بعد العولمة، ط١، ت: أميرة أحمد إمبابي، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٦.

أشرف منصور، الليبراليّة الجديدة: جذورها الفكريّة وابعادها الاقتصاديّة، ط١، الهيئة

المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

ديفيد هارفي، الليبراليّة الجديدة، موجزٌ تاريخي، ط١، ت: مُجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨.

راي بوش، الفقر والليبراليّة الجديدة: الاستمراريّة وإعادة الانتاج في جنوب العالم، ط١، ت: إلهام عيداروس ووليد سالم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.

زيجمونت باومان، المُراقبة السائلة، ط١، ت: حجّاج أبو جبر، الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٧.

سلافوي جيجك، بداية كمأساة، وأُخرى كمهزلة، ط١، ت: أماني لازار، طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن، ٢٠١٥.

شهريار زرشناس، الليبراليّة، ط١، ت: حسن الصرّاف، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجيّة، العتبة العبّاسيّة المُقدَّسة، النجف الأشرف، ٢٠١٧.

الطيب بوعزّة، نقد الليبراليّة، ط١، كتاب البيان (دوري)، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ٢٠٠٩.

عبد الحليم فضل الله، مناهضة العولمة النيوليبراليّة، التيارات الأساسيّة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٩.

عبدالغني سلامة، النيوليبراليّة في السياسة الإسرائيليّة، مجلّة قضايا إسرائيليّة، العدد(٧٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة (مدار)، رام الله، فلسطين المُحتلَّة، ٢٠١٩.

فؤاد قاسم الأمير، رأسماليّة الليبراليّة الجديدة (النيوليبراليّة)، ط١، دار الغد، بغداد، ٢٠١٩.

مايكل فويسيل، النيوليبراليّة مُقابل الليبراليّة؟، ت: نجاة النرسي، مؤمنون بلا حُدود للدراسات والأبحاث، ص ص٣-٤، مُتاح على الرابط: (https://bit.ly/٣roarRP)، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/٣.

محمد إبراهيم مبروك، نقد الليبراليّة واستعبادها للشعوب، ط١، مركز الحضارة العربيّة للإعلام والنشر والدراسات، الجيزة، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر الأجنبيّة:

Aihwa Ong, Neoliberalism as exception: Mutations in citizenship and sovereignty, ١st ed., Duke University Press, North Carolina, ٢٠١٧.

Alan G. Nasser, The Tendency to Privatize, Monthly Review, an independent socialist magazine, Vol. ٤٥, Issue. ١٠, Monthly Review Foundation, New York, ٢٠٠٣.

Candace Smith, Neoliberalism and individualism: Ego leads to interpersonal violence?, Sociology Lens website, Available at: (https://www.sociologylens.net/topics/crime-and-deviance/neoliberalism-individualism-ego-violence/١١١٩٣), Accessed on February, ٢٠٢٢ ,١٦.

Economists Association, Belgrade, ٢٠١٢.

Jeff Sugarman, Neoliberalism and Psychological Ethics, Journal of Theoretical and Philosophical Psychology, Vol. ٣٥, No. ٢, American Psychological Association, Washington, D.C., ٢٠١٥.

John Marangos and Nikos Astroulakis, The Development Ethics Perspective of a Good Society, in: John Marangos (Ed.), Alternative Perspectives of a Good Society, ١st ed., Palgrave Macmillan, New York, ٢٠١٤.

Katja J. Isaksen and Stuart Roper, The commodification of self-esteem: Branding and British teenagers, Psychology and Marketing Journal, Vol. ٢٩, Issue. ٣, Wiley publisher, New Jersey, ٢٠١٢.

Kean Birch and Vlad Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism: The Collapse of an Economic Order, ١st ed., Zed Books, London, ٢٠١٠.

Louis Kaplow and Steven Shavell, Fairness versus Welfare, ١st ed., Cambridge University Press,

Daniel Sullivan and Hazel R. Markus, The Psychology of Neoliberalism and the Neoliberalism of Psychology, Journal of Social Issues, Vol. ٧٥, No. ١, Wiley-Blackwell, New Jersey, ٢٠١٩.

Eric Helleiner, Economic Liberalism and Its Critics: The Past as Prologue? Review of International Political Economy, Vol. ١٠ Issue. ٤, Routledge publishing, Oxfordshire, ٢٠٠٣.

George DeMartino, Global Economy, Global Justice: Theoretical Objections and Policy Alternatives to Neoliberalism, ١st ed., Routledge publishing, Oxfordshire, ٢٠٠٢.

George Ritzer and Don Slater, Editorial. Journal of Consumer Culture, Vol. ١, Issue. ١, SAGE Publications Ltd., California, ٢٠٠١.

Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, ١st ed., Chatham House Publishers, New Jersey, ١٩٨٧.

Howard Stein, The Neoliberal Policy Paradigm and the Great Recession, Panoeconomicus Journal, Vol. ٥٩, Issue. ٤, Vojvodina

thesis, School of Education, University of Pittsburgh, Pennsylvania, ٢٠١٣.

Matthew McDonald et. al., Consumer spaces as political spaces: A critical review of social, environmental, and psychogeographical research, Social and Personality Psychology Compass, Vol. ١١, Issue. ٧, John Wiley and Sons Ltd., New Jersey, ٢٠١٧.

Michael C. Howard and John E. King, The rise of neo-liberalism in advanced capitalist economies: towards a materialist explanation, In: Philip Arestis and Malcolm Sawyer (Eds.), The Rise of the Market: Critical Essays on the Political Economy of Neo-liberalism, ١st ed., Edward Elgar Publishing, Cheltenham, (U.K) and Northampton (Massachusetts), U.S.A, ٢٠٠٤.

Nikos Astroulakis, An Ethical Analysis of Neoliberal Capitalism: Alternative Perspectives from Development Ethics, Ethics and Economics Journal, Vol. ١١, Issue. ٢, Ethics Research Center, Montreal university, Montreal, ٢٠١٤.

Cambridge, and Harvard University Press, Massachusetts, ٢٠٠٢.

Margaret Thatcher, Interview for Woman›s Own magazine, No such thing as society, Margaret Thatcher Foundation, Available at: (https://www.margaretthatcher.org/document/١٠٦٦٨٩), Acceded on: ٢٠٢٢/١/٢٩.

Marina Peterson, Patrolling The Plaza: Privatized Public Space And The Neoliberal State In Downtown Los Angeles, Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development, Vol. ٣٥, No. ٤, The Institute, Inc., New York, ٢٠٠٦.

Markus Schroer, Visual culture and the fight for visibility, Journal for the Theory of Social Behavior, Vol. ٤٤, Issue. ٢, Wiley-Blackwell Publishing Ltd., New Jersey, ٢٠١٤.

Mary Wrenn, Identity, Identity Politics, and Neoliberalism, Panoeconomicus Journal, Vol. ٦١, Issue. ٤, Vojvodina Economists Association, Belgrade, ٢٠١٤.

Matthew D. Rhodes, countering asocial justice: consumer culture, stance and a cartography of encounter, Doctor of Philosophy

Patricia L. Murphy, The Commodifled Self in Consumer Culture: A Cross-Cultural Perspective, Journal of Social Psychology, Vol. ١٤٠, Issue. ٥, Routledge publishing, Oxfordshire, ٢٠٠٠.

Phillip O'Hara, Growth and Development in the Global Political Economy, Modes of Regulation and Social Structures of Accumulation, ١st ed., Routledge publishing, Oxfordshire, ٢٠٠٦.

Rino W. Adhikary, The World Bank's Shift away from Neoliberal Ideology: real or rhetoric?, Policy Futures in Education Journal, Vol. ١٠, Issue. ٢, Symposium Journals Ltd., London, ٢٠١٢.

Sarah Hickinbottom-Brawn, Brand "you": The emergence of social anxiety disorder in the age of enterprise, Theory & Psychology Journal, Vol ٢٣. Issue ,٦ SAGE Publications Ltd., California, ٢٠١٣.

Stuart Hall, Doreen Massey and Michael Rustin, After neoliberalism: analyzing the present, in: Doreen Massey and Stuart Hall (Eds.), After neoliberalism?: the Kilburn manifesto, ١st ed., Lawrence and Wishart publisher, London, ٢٠١٣.

Wendy Brown, Neo-Liberalism and the End of Liberal Democracy, Theory and Event Journal, Vol. ٧, Issue. ١, Johns Hopkins University Press, Baltimore, ٢٠٠٣.

——, Undoing the Demos: Neoliberalism's Stealth Revolution, ١st ed., Zone Books, New York, ٢٠١٥.

الهوامش

١- مُدرّس مادة الفكر السياسي في فرع السياسة العامّة بكليّة العلوم السياسيّة / جامعة الموصل.

2- Michael C. Howard and John E. King, The rise of neo-liberalism in advanced capitalist economies: towards a materialist explanation, In: Philip Arestis and Malcolm Sawyer (Eds.), The Rise of the Market: Critical Essays on the Political Economy of Neo-liberalism, 1st ed., Edward Elgar Publishing, Cheltenham, (U.K) and Northampton (Massachusetts), U.S.A, 2004, p.40.

٣- عبدالغني سلامة، النيوليبراليّة في السياسة الإسرائيليّة، مجلّة قضايا إسرائيليّة، العدد(٧٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة (مدار)، رام الله، فلسطين المُحتلَّة، ٢٠١٩، ص٣٢.

4- Wendy Brown, Neo-Liberalism and the End of Liberal Democracy, Theory and Event Journal, Vol. 7, Issue. 1, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2003, pp.1-43.

5- Rino W. Adhikary, The World Bank's Shift away from Neoliberal Ideology: real or rhetoric?, Policy Futures in Education Journal, Vol. 10, Issue. 2, Symposium Journals Ltd., London, 2012, p.192.

6-Aihwa Ong, Neoliberalism as exception: Mutations in citizenship and sovereignty, 1st ed., Duke University Press, North Carolina, 2017, p.3.

7- Kean Birch and Vlad Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism: The Collapse of an Economic Order, 1st ed., Zed Books, London, 2010, pp.1-6.

٨- نقلاً عن: إبراهيم أحمد، الدولة العالميّة والنظام الدولي الجديد، أُطروحة دكتوراه (غير منشورة) مُقدَّمة إلى قسم الفلسفة بكليّة العُلوم الاجتماعيّة / جامعة السانيا، وهران، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣٣٠.

٩- مايكل فويسيل، النيوليبراليّة مُقابل الليبراليّة؟، ت: نجاة النرسي، مؤمنون بلا حُدود للدراسات والأبحاث، ص ص٣-٤، مُتاح على الرابط: (https://bit.ly/3roarRP)، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/٣.

10- Wendy Brown, Undoing the Demos: Neoliberalism's Stealth Revolution, 1st ed., Zone Books, New York, 2015, p.17.

١١-(الليبراليّة التقليديّة، أو ليبراليّة الحد الأدنى، أو ليبراليّة الدولة الحارسة، أو ليبراليّة (دعه يعمل) هي مُسمّياتٌ للشكل الأوّلي من الليبراليّة المُرتبط بالفلاسفة والمُفكّرين الأحرار المشهورين؛ سواءٌ الأقدمون منهم؛ مثل (جون لوك) و(آدم سمث) و(مونتسكيو) و(جون ستيوارت ميل)؛ أو الأكثر مُعاصرة؛ مثل (ألكسي دو توكوفيل)، و(أشعيا برلين) و(جون ديوي) و(جون راولز) وغيرهم، وتدور أطروحاتها حول أيديولوجيّة تحرُّريّة قوامها الديمقراطيّة الدستوريّة، والسُلطة المُقيَّدة، والحرُيّات والحُقوق المدنيّة اللازمة لتأسيس حياة إنسانيّة لائقة وكريمة، وبغض النظر عن اختلافهم حول حُدود التسامُح وفضائل الديمقراطيّة وغيرها من أُسس الليبراليّة؛ لكنَّ الصِدام الجوهري بين غالبيّة تلك التصوّرات كان مُتمركزاً في مُجمله على دور الدولة في تحقيق الرفاهيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، أكثر من خلافهم بصدد الحُريّات السياسيّة التي لم يتناقضوا فيها كثيراً؛ يُنظر:

Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, 1st ed., Chatham House Publishers, New Jersey, 1987, pp.379-383.

12- Matthew D. Rhodes, countering asocial justice: consumer culture, stance and a cartography

of encounter, Doctor of Philosophy thesis, School of Education, University of Pittsburgh, Pennsylvania, 2013, p.22.

13- Alan G. Nasser, The Tendency to Privatize, Monthly Review, an independent socialist magazine, Vol. 45, Issue. 10, Monthly Review Foundation, New York, 2003, pp.22-37.

١٤- فـؤاد قاسـم الأميـر، رأسـماليّة الليبراليّة الجديدة (النيوليبراليّـة)، ط١، دار الغد، بغداد، ٢٠١٩، ص١١٨.

١٥- الطيـب بوعزّة، نقد الليبراليّة، ط١، كتاب البيـان (دوري)، مركز البحوث والدراسـات، الرياض، ٢٠٠٩، ص ص١٠٩-١١٠.

١٦- أشـرف منصـور، الليبراليّـة الجديـدة: جذورهـا الفكريّة وابعادهـا الاقتصاديّة، ط١، الهيئـة المصريّـة العامّـة للكتـاب، القاهـرة، ٢٠٠٨، ص١٤.

١٧- إريـك كازديـن وإمـري زيمـان، ما بعد العولمة، ط١، ت: أميرة أحمد إمبابي، مؤسّسـة هنـداوي للتعليـم والثقافـة، القاهـرة، ٢٠١٦، ص١٥.

18- Eric Helleiner, Economic Liberalism and Its Critics: The Past as Prologue? Review of International Political Economy, Vol. 10 Issue. 4, Routledge publishing, Oxfordshire, 2003, pp.685-696.

19- Jeff Sugarman, Neoliberalism and Psychological Ethics, Journal of Theoretical and Philosophical Psychology, Vol. 35, No. 2, American Psychological Association, Washington, D.C., 2015, pp.103-104.

20- Mary Wrenn, Identity, Identity Politics, and Neoliberalism, Panoeconomicus Journal, Vol. 61, Issue. 4, Vojvodina Economists Association, Belgrade, 2014, p.506.

21- Phillip O'Hara, Growth and Development in the Global Political Economy, Modes of Regulation and Social Structures of Accumulation, 1st ed., Routledge publishing, Oxfordshire, 2006, p.207.

٢٢- محمـد إبراهيـم مبـروك، نقـد الليبراليّة واسـتعبادها للشـعوب، ط١، مركـز الحضارة العربيّة للإعلام والنشـر والدراسـات، الجيزة، ٢٠١٤، ص ص٣١٧-٣١٨.

23 - Nikos Astroulakis, An Ethical Analysis of Neoliberal Capitalism: Alternative Perspectives from Development Ethics, Ethics and Economics Journal, Vol. 11, Issue. 2, Ethics Research Center, Montreal university, Montreal, 2014, p.97.

24- Marina Peterson, Patrolling The Plaza: Privatized Public Space And The Neoliberal State In Downtown Los Angeles, Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development, Vol. 35, No. 4, The Institute, Inc., New York, 2006, pp.355-386.

25- Daniel Sullivan and Hazel R. Markus, The Psychology of Neoliberalism and the Neoliberalism of Psychology, Journal of Social Issues, Vol. 75, No. 1, Wiley-Blackwell, New Jersey, 2019, pp.192-193.

٢٦- إريك كازدين وإمري زيمان، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

27-Daniel Sullivan and Hazel R. Markus, Op. cit., p.193.

٢٨- عبد الحليم فضل الله، مناهضة العولمة النيوليبراليّة، التيارات الأساسيّة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٠.

٢٩- راي بوش، الفقر والليبراليّة الجديدة: الاستمراريّة وإعادة الانتاج في جنوب العالم، ط١، ت: إلهام عيداروس ووليد سالم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٠٤.

30- George Ritzer and Don Slater, Editorial. Journal of Consumer Culture, Vol. 1, Issue. 1, SAGE Publications Ltd., California, 2001, pp.5-8.

٣١- إريك كازدين وإمري زيمان، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

٣٢- Katja J. Isaksen and Stuart Roper, The commodification of self-esteem: Branding and British teenagers, Psychology and Marketing Journal, Vol ٢٩, Issue ٣, Wiley publisher, New Jersey, ٢٠١٢, pp.١١٧-١٣٥.

٣٣- Patricia L. Murphy, The Commodifled Self in Consumer Culture: A Cross-Cultural Perspective, Journal of Social Psychology, Vol ١٤٠, Issue ٥, Routledge publishing, Oxfordshire, ٢٠٠٠, pp.٦٣٦-٦٤٧.

34- Candace Smith, Neoliberalism and individualism: Ego leads to interpersonal violence?, Sociology Lens website, Available at: (https://www.sociologylens.net/topics/crime-and-deviance/neoliberalism-individualism-ego-violence/11193), Accessed on February, 16, 2022.

٣٥- زيجمونت باومان، المُراقبة السائلة، ط١، ت: حجّاج أبو جبر، الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٥٢-٥٣.

36- Markus Schroer, Visual culture

and the fight for visibility, Journal for the Theory of Social Behavior, Vol. 44, Issue. 2, Wiley-Blackwell Publishing Ltd., New Jersey, 2014, p.209.

37-Sarah Hickinbottom-Brawn, Brand "you": The emergence of social anxiety disorder in the age of enterprise, Theory & Psychology Journal, Vol. 23, Issue. 6, SAGE Publications Ltd., California, 2013, p.735.

38- Jeff Sugarman, Op. cit., p.107.

٣٩- شـهريار زرشـناس، الليبراليّة، ط١، ت: حسـن الصرّاف، المركز الإسلامي للدراسات الاسـتراتيجيّة، العتبة العبّاسيّة المُقدَّسة، النجف الأشرف، ٢٠١٧، ص١٤.

40-Jeff Sugarman, Op. cit., p.104.

٤١- ديفيـد هارفـي، الليبراليّـة الجديـدة، موجـزٌ تاريخي، ط١، ت: مُجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨، ص ص٩٤.

42- John Marangos and Nikos Astroulakis, The Development Ethics Perspective of a Good Society, in: John Marangos (Ed.), Alternative Perspectives of a Good Society, 1st ed., Palgrave Macmillan, New York, 2014, pp.83-84.

43- Louis Kaplow and Steven Shavell, Fairness versus Welfare, 1st ed., Cambridge University Press, Cambridge, and Harvard University Press, Massachusetts, 2002, p.17.

44- George DeMartino, Global Economy, Global Justice: Theoretical Objections and Policy Alternatives to Neoliberalism, 1st ed., Routledge publishing, Oxfordshire, 2002, pp.47-49.

45- Howard Stein, The Neoliberal Policy Paradigm and the Great Recession, Panoeconomicus Journal, Vol. 59, Issue. 4, Vojvodina Economists Association, Belgrade, 2012, pp.421-440.

٤٦- ديفيـد هارفـي، مصدر سـبق ذكره، ص ص٩٩.

٤٧- سـلافوي جيجك، بداية كمأسـاة، وأُخرى كمهزلـة، ط١، ت: أمانـي لازار، طوى للثقافة والنشـر والإعلام، لندن، ٢٠١٥، ص ص٢٤، ٥٦.

48- Margaret Thatcher, Interview for Woman's Own magazine, No such thing as society, Margaret Thatcher Foundation, Available at: (https://www.margaretthatcher.org/document/106689), Acceded on: 29/1/2022.

49- Matthew D. Rhodes, Op. cit.,, pp.23-24.

٥٠- ديفيـد هارفـي، مصدر سـبق ذكره، ص ص١٣-١٤.

51-Mary Wrenn, Op. cit., p.506.

52- Matthew McDonald et. al., Consumer spaces as political spaces: A critical review of social, environmental, and psychogeographical research, Social and Personality Psychology Compass, Vol. 11, Issue. 7, John Wiley and Sons Ltd., New Jersey, 2017, p.6.

٥٣- الطيب بوعزّة، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٤.

٥٤- مايكل فويسيل، مصدر سبق ذكره.

55- Nikos Astroulakis, Op. cit., p.99.

56-Stuart Hall, Doreen Massey and Michael Rustin, After neoliberalism: analyzing the present, in: Doreen Massey and Stuart Hall (Eds.), After neoliberalism?: the Kilburn manifesto, 1st ed., Lawrence and Wishart publisher, London, 2013, pp.3-19, 16.

المُلخَّص

لم يقتصر الأثر الذي تسبّبت به الأيديولوجيا الرأسماليّة المعروفة باسم الليبراليّة الجديدة على ازدياد حِدّة التفاوتات الماديّة والطبقيّة بين الأفراد والأُمم فحسب؛ بل انتهت إلى إلحاق ضررٍ بالغ بالمُسلَّمات الهويّاتيّة الراسخة القائمة على التآلُف والتعاضُد والدعم الجماعي المُتبادل، ولا سيما لانتزاعها الفرد المُعاصر من فضاءه الاجتماعي، وزجّه في سياقات تغريب وتسليع هويّاتي، مُحوّلة إيّاه إلى كائنٍ شديد التفرُّد والعُزلة، يسعى لبلوغ أهدافه الخاصّة بأنانيّةٍ مُتطرّفة.

الكلمات المفتاحيّة: رأسماليّة نيوليبراليّة؛ تسلُّع؛ اغتراب؛ فرد مُعاصر.

Abstract

The impact of the capitalist ideology known as neoliberalism was not only limited to the aggravation of material and class inequalities between individuals and nations; Rather, it leads to a critical damage to the well-established identities based on harmony, solidarity and mutual collective support, especially by removing the contemporary individual from his social space, and throwing him into contexts of Identifiable Commodification and Alienation, transforming him into a very unique and isolated being, seeking to achieve his own economic goals

Keywords:eoliberal Capitalism; Commodification;lienation; ContemporaryIndividual